

## الختصر

### امتياز

اليوم، سيكون  
ممكنا الإطلاع كتابة، على أسماء  
الموقوفين اللبنانيين الذين  
تسلمتهم السلطات اللبنانية ليل  
امس الأول من السلطات  
السورية.

لن تقدم  
الصحافة المكتوبة اي خدمة  
جديدة لقرائها، لأن وسائل الاعلام  
المرئية والمسموعة، نقلت مباشرة  
امس، وقائع المؤتمر الصحافي  
الذي تحدث فيه، بامتياز، مدعي  
عام التمييز عدنان عضوم، وقرأ  
في خلاله الأسماء.

إذا، فقد  
حُرمت الصحافة المكتوبة مما  
توافر، للصحافة المرئية والمسموعة  
بسهولة، إنما الذي يخفف من  
وطأة القرار الرسمي، ان احدا لم  
ينفرد من دون غيره في الحصول  
على الأسماء انطلاقا من القول  
المأثور «الظلم في السوية عدل في  
الرعية».

ولكن هل هذا  
يكفي للاقتناع بما حصل لجهة  
حرمان الصحافة من تقديم «خبر  
النهار ده بفلوس، بكره ببلاش»؟  
هذا ما كان  
مثار نقاش بيني وبين عدد من  
المسؤولين ليل امس الأول.

طبعاً، كنت  
أريد أن تحظى جريدتي «السفير»  
وحدها، بسبق نشر الأسماء،  
وهذا حق من حقوق الصحافي،  
ولو كانت صحيفة اخرى قد  
انفردت بذلك لقلت على مضض  
«صحتين».

قال لي  
اصدقائي من المسؤولين المتابعين  
لهذا الملف، ان هناك اعتبارات  
أمنية وسياسية تحول دون  
توزيع أسماء الموقوفين، وقالوا ان  
«السفير» تتفهم هذه الاعتبارات.  
أوقعني هذا  
في حيرة ولكنني غضبت غضبا  
شديدا فكتمته، ثم حين هدأ  
روعي، قلت لنفسي: ربما كانوا  
على حق.. ولكنني لم أهدأ قبل  
فجر أمس.

غير أن  
غضبي عادني يوم امس  
مضاعفا، إيماناً مني بأن  
«السفير» تستحق أكثر مما  
تطالب به، والصحف الأخرى  
تستحق أكثر مما يعطى لها، مع  
كامل الاحترام.

وما ذنب  
القارئ في أن يتحمل مني هذه  
الهواجس والتساؤلات الموهلة في  
أنانيتها؟

أعتقد أن  
القارئ معني بهذه التساؤلات،  
وأؤمن بأن «السفير» كانت ولا  
تزال على حق.